

منهج الإمام الرازي في الصفات الإلهية بين التنزيه والإثبات:
دراسة وصفية تحليلية

**Al-Rāzī's Methodology in Divine Attributes between Tanzīh
and Ithbāt: A Descriptive and Analytical Study**

ط.د. بزیز إبراهيم¹، د. بن بوزید حیاة²

المدرسة العليا للأساتذة؛ (الجزائر)، Bziz.ibrahim@ensb.dz¹.

المدرسة العليا للأساتذة؛ (الجزائر)، Bembouzid.Hayet@ensb.dz².

تاريخ الإرسال: 2025/09/20؛ تاريخ القبول: 2025/10/20؛ تاريخ النشر: 2025/12/15

المخلص باللغة العربية:

تشكل قضية الصفات الإلهية أحد المحاور الأساسية في علم الكلام الإسلامي، لما تثيره من إشكالات عقلية وتأويلية، ويهدف هذا المقال إلى دراسة منهج الإمام فخر الدين الرازي في تناول الصفات الإلهية من خلال تحليل تقسيماته وتصنيفاته، وبيان مدى تأثيره بالاتجاه الأشعري والفلسفي في آن واحد، اعتمد الرازي في مقارنته على الجمع بين الأدلة العقلية والبراهين العقلية، فقسّم الصفات إلى سلبية وثبوتية، ثم بسط القول في تقسيم سباعي أكثر دقة، مع تسجيل مظاهر التردد في موقفه من مسألة الحصر والتفويض. توصلت الدراسة إلى أنّ منهجه يمثل مرحلة متقدمة في تطور الفكر العقدي، إذ جمع بين التنزيه العقلي والتأصيل النقلي، مع نزوع متأخر نحو الالتزام بالكتاب والسنة. الكلمات المفتاحية: الصفات الإلهية؛ فخر الدين الرازي؛ علم الكلام؛ المنهج الأشعري؛ التأويل والتفويض؛ العقل والنقل.

Abstract:

The issue of divine attributes constitutes one of the central themes in Islamic kalām, as it raises complex rational and interpretive questions. This study aims to examine the methodology of Fakhr al-Dīn al-Rāzī (544–606 AH) in addressing divine attributes by analyzing his classifications and highlighting the

extent of his reliance on both Ash'arī and philosophical traditions. Al-Rāzī combined textual evidence with rational arguments, dividing the attributes into negative and affirmative categories, and later elaborating a more detailed sevenfold classification, while showing signs of hesitation regarding limitation and tafwīd (consignment). The findings indicate that his approach represents an advanced stage in the development of Islamic theological thought, as it balanced rational transcendence with textual foundations, culminating in a later tendency toward strict adherence to the Qur'ān and the Sunnah.

Keywords: Divine attributes; Fakhr al-Dīn al-Rāzī; kalām; Ash'arī methodology; interpretation (ta'wīl); tafwīd; reason and revelation.

مقدمة:

تحتل مسألة الصفات الإلهية مكانة محورية في العقيدة الإسلامية، إذ بها يتميز منهج أهل الإسلام في توحيد الله تعالى وتنزيهه عن مشابهة المخلوقين. وقد تباينت مواقف المدارس العقدية إزاء نصوص الصفات؛ فمنهم من أثبتتها على ظاهرها مع التنزيه، ومنهم من أولها بما يوافق الدليل العقلي، ومنهم من فوض معناها إلى الله تعالى، فكان هذا الباب من أكثر أبواب علم الكلام إثارة للنقاش، وأعمقها أثرًا في تشكيل الفكر العقدي. وفي هذا السياق برز الإمام فخر الدين الرازي (544-606هـ) بوصفه أحد كبار المتكلمين الذين سعوا إلى معالجة قضية الصفات معالجة عقلية دقيقة، متأثرًا بموروث الأشاعرة، ومنفتحًا في الوقت ذاته على الفلسفة والعلوم العقلية. فقد جمع الرازي بين ثقافة موسوعية وقدرة جدلية واسعة، مما جعله محل تقدير في المدرسة الأشعرية، ومصدر جدل ونقد من بعض أعلامها، لما اتسمت به آراؤه من التردد والاضطراب بين العقل والنقل، وبين التأويل والتفويض.

تزداد أهمية دراسة منهج الرازي في الصفات الإلهية من كونه يمثل محطة حاسمة في تطور الفكر الكلامي، إذ يكشف عن محاولة جادة للتوفيق بين مقتضيات العقل ومقاصد الوحي، كما يعكس في الوقت نفسه حدود هذا التوفيق وما يكتنفه من إشكالات. فالإمام الرازي لم يقف موقفًا واحدًا من نصوص الصفات، بل تنوعت مواقفه بين التأويل المفصل، والتفويض القريب من منهج السلف، والاعتماد على "القانون الكلي" الذي يقدم العقل على ظاهر النقل، مما أوقعه أحيانًا في التناقض حتى داخل الكتاب الواحد. ومع ذلك، فقد انتهى في أواخر حياته إلى تفضيل طريقة القرآن والسنة، وهو ما صرح به في بعض مصنفاته الكبرى.

منهج الإمام الرازي في الصفات الإلهية بين التنزيه والإثبات دراسة وصفية تحليلية

ومن هنا، فإن الإشكالية التي يتناولها هذا المقال يمكن صياغتها في السؤال الآتي :
كيف تعامل الإمام الرازي مع الصفات الإلهية بين مقتضيات العقل ودلالة النص؟ وإلى
أي حد استطاع أن يوفق بين المنهجين؟

وللإجابة عن هذا السؤال سيعتمد المقال منهجاً تحليلياً وصفيّاً يقوم على قراءة
نصوص الرازي العقدية، وتتبع تقسيماته للصفات، واستعراض قواعده في التنزيه ونفي
التشبيه، ثم بيان موقفه من نصوص الصفات من خلال التأويل والتفويض، وصولاً إلى
تقويم هذا المنهج وبيان أثره في المتكلمين من بعده. وبذلك نكون أمام دراسة لا تكتفي
بعرض آرائه، بل تسعى إلى تحليلها وتقويمها في ضوء السياق العقدي العام.

01. نبذة عن الإمام الرازي ومكانته في الفكر الإسلامي:

يُعدّ الإمام فخر الدين الرازي واحداً من أبرز أعلام الفكر الإسلامي في القرن السادس
الهجري، إذ امتاز بسعة الاطلاع وتنوع المعارف، فجمع بين علوم الشريعة والفلسفة
والعلوم العقلية. وقد تهَيَّأت له ظروف خاصة من الناحية السياسية والاجتماعية والفكرية
كان لها الأثر العميق في تكوين شخصيته العلمية، مما جعله شخصية جدلية تركت
بصمتها في تاريخ علم الكلام والتفسير والفقه.

- عصر الرازي:

إنّ المحيط الذي نشأ فيه الإمام الرازي والظروف التي ترعرع فيها كان لها بالغ الأثر
في تكوين شخصيته العلمية لذلك كان من المناسب أن نُعرِّج في إطلالة سريعة على أهم
جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية التي سادت خلال الفترة التي عاشها والتي
امتدت من النصف الثاني من القرن السادس إلى أوائل القرن السابع الهجريين

أ - الحالة السياسية:

عاش الرازي ما بين سنة (544 هـ و 606 هـ)؛ أي في نهاية العصر العباسي الذي
تمزق إلى دويلات سيطرت كل منها على جزء من الدولة، صاحب ذلك الحروب الصليبية
وما أسفرت عنه من شرور، وكذلك التهديدات الناجمة عن الخطر المغولي على الحدود
الشرقية من العالم الاسلامي وهو ما أضعف الدولة الإسلامية وأدّى إلى سقوطها (عزام،
2009، صفحة 03).

ب - الحالة الاجتماعية:

لقد كان للاضطرابات السياسية أثرها البارز على البناء الاجتماعي لشعوب المشرق
الاسلامي حيث انقسم أهل المشرق الاسلامي إلى طبقات، الطبقة العليا الارستقراطية،
والطبقة الوسطى وهم التجار والمهندسون والأطباء والشعراء وهؤلاء لا يجدون المال إلا في
ظل الطبقة العليا والطبقة الدنيا وهم السواد الأعظم من الفلاحين وكتاب الدواوين

والعمال والجند والشرطة وصغار التجار وهؤلاء يؤدون الضرائب الباهظة ويقومون بالأعمال الشاقة (الفاقي، 1999، صفحة 275).

ج - الحالة العلمية والفكرية:

على العكس من الجانبين السياسي والاجتماعي عرف الجانب الفكري والمعرفي تطوراً ملحوظاً لما كان من الملوك والأمراء من اهتمام برجال العلم والفكر، ما أسهم في نضج ملكة البحث والتأليف واتساع حركة الترجمة، وهو ما أسفر عن ازدهار في سائر العلوم الطبيعية والرياضية والفلسفية.

- اسمه ونسبه:

هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي البكري التيمي الطبرستاني* الأصل الرازي* المولد الملقب بفخر الدين الرازي المعروف بابن الخطيب المكنى بأبي عبد الله فقيه على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله (ت 204 هـ) (ابن حلكان و إحسان، 1977، صفحة 248، 249).

- مولده:

لم يتفق المؤرخون حول السنة التي ولد فيها الرازي فمنهم من ذهب إلى أن مولده كان سنة 543 هـ ومنهم من رأى أنه ولد سنة 544 هـ (الزركان، 1963، صفحة 15، 16).

- شيوخه:

نشأ الرازي في بيت علم ودين فكان تعليمه في أول عهده على يد والده ضياء الدين عمر (ت 559 هـ) الذي كان إماماً خطيباً في مدينة الري فتلقى عنه العلوم الأولية وبعد وفاته اتصل بالكمال السمناني (ت: 575 هـ) وأخذ عنه الفقه ثم رجع إلى الري ولازم مجد الدين الجيلي (ت 528 هـ) (العلواني، 2010، صفحة 109).

- تلاميذه:

يذكر المؤرخون أنه كان للرازي تلاميذ كثر، فقد كان إذا ركب يمشي معه ثلاثمائة تلميذ على اختلاف مطالبهم في التفسير والفقه والكلام والأصول والطب وله عندهم المهابة الوافرة (ابن أبي أصيبعة، 1882، صفحة 23).

ورغم ذلك لم يُعرف منهم إلا القليل ومن بينهم إبراهيم بن علي بن محمد السلمي المعروف بالقطب المصري، وتاج الدين محمد الأرموي، وأبو بكر إبراهيم بن علي الأصفهاني، وأبو عبد الله محمد بن تامور المعروف بأفضل الدين الخونجي، وأثير الدين المفضل بن عمر الأبهري له مؤلفات (الزركان، 1963، صفحة 113، 117).

- مصنفاته:

منهج الإمام الرازي في الصفات الألهمية بين التنزيه والإثبات دراسة وصفية تحليلية

لقد خَلَّف الرازي تراثاً علمياً زاخراً في مختلف المجالات، ونكتفي هنا بذكر أهم مصنفاته:

تفسير القرآن الكريم، وشرح سورة الفاتحة (في مجلد)؛ المطالب العالية، ونهاية العقول وكتاب الأربعين، المباحث العمادية في المطالب المعادية تهذيب الدلائل وعيون المسائل وكتاب إرشاد النُّظار إلى لطائف الأسرار وكتاب أجوبة المسائل التجارية وكتاب تحصيل الحق شرح الإشارات لابن سينا وشرح عيون الحكمة، وفي الطلسمات السر المكتوم وشرح أسماء الله الحسنى شرح المفصل في النحو للزمخشري وشرح الوجيز في الفقه للغزالي شرح الكليات... " (ابن حلكان و إحسان، 1977، صفحة 249).

- عقيدته ومذهبه الفقهي:

من خلال مسيرة الإمام الرازي العلمية يظهر أنه كان في الفقه شافعي المذهب وهو الأمر الذي صرَّح به الرازي في غير ما موضع من كتبه.

وقد كان الرازي على مذهب الأشاعرة (الشهرستاني و الوكيل، 1968، الصفحات 94-103)، ناصراً لعقيدتهم، لكن شغفه بالفلسفة، وذكره لشبهها -دون قدرته على الردّ عليها- جعل متأخري الأشاعرة ينتقدونه، فالسنوسي مثلاً يصفه بالاضطراب ويحذر من كتبه (السنوسي، 1898، صفحة 23، 24)، وقد لاحظ الباحثون هذا الاضطراب، ففسره بعضهم بالتطور، وعده البعض الآخر اضطراباً متكرراً؛ غداً إنَّ الرازي يأتي بالقول مقرراً ونافياً إياه في الكتاب نفسه.

ومع ذلك فقد أقرَّ الرازي في آخر حياته بمذهب الكتاب والسنة، وأعلن التزامه واتباعه له، وهو ما نجده في كتبه المتأخرة، ووصيته قبل الموت، وهو ما جعل ابن تيمية ينصفه ويعتذر له.

وبذلك نكون قد تبرأنا من أن ننسب -فيها هو آت - إلى الإمام الرازي قولاً رجع عنه.

- وفاته:

توفي الإمام الرازي رحمه الله يوم الاثنين يوم عيد الفطر، سنة ست وستمائة للهجرة (السبكي، الحلو، و الطناحي، 1976، صفحة 93)، وكانت وفاته بمدينة هراة (الحموي، 1995، صفحة 395، 396).

يتضح من خلال هذه الإطلالة أن الرازي نشأ في بيئة متشابكة بين الاضطراب السياسي والاجتماعي من جهة، والازدهار العلمي والفكري من جهة أخرى، فكان لذلك أثر بالغ في تكوينه المعرفي وميله إلى الجدل والتوسع في البحث. وقد خلف تراثاً متنوعاً في التفسير والكلام والفلسفة والفقه، مع ما صاحب مسيرته من اضطراب في المواقف العقدية انتهى في أواخر حياته إلى الالتزام بالكتاب والسنة. وبذلك تبقى شخصية الرازي

نموذجاً للعالم الموسوعي الذي يعكس طبيعة المرحلة التاريخية التي عاشها بكل ما فيها من تحديات وصراعات فكرية.

02. تقسيم الرازي للصفات الإلهية:

01.02. الفرق بين الصفة والوصف:

لما كان الحكم على الشيء فرعاً عن تصويره كان من المناسب أن نفتتح هذا الفصل بضبط مفهوم الصفات الإلهية وبيان أقسامها.

- الصفة لغة:

مصدر، وأصلها وُصف بكسر الواو ونُقلت الكسرة إلى الصاد ثم حُذفت الواو وهي فاء الكلمة وغُوِضَ عنها بهاء التأنيث (الجوهري و عطار، 1979، صفحة 1438).
والصفة والوصف عند اللغويين كلاهما مصدر وهما بمعنى واحد وهو تحلية الشيء (الجوهري و عطار، 1979، صفحة 1439)، بمعنى أن وصف الشيء بصفة معينة يعني تحليته بها وإثبات قيامها به.

- الصفة في اصطلاح المتكلمين:

أما المتكلمون فقد فرّقوا بينهما وقالوا الصفة هي المعنى الذي يقوم بالموصوف والوصف هو القول الدال على الصفة أي قول القائل ونعته للموصوف، فيقوم بالواصف (بن الطيب و حيدر، 1987، الصفحات 244-255). وقد جعلوا الوصف الذي هو القول يراد به أفعال الله تعالى وزعموا أنها لا تقوم به والصفات هي المعاني القائمة بالذات والملازمة لها (هراس، 2003، صفحة 120، 121).

وهذا التفريق بين الصفة والوصف هو الذي استند إليه نفاة الصفات الفعلية بحجة أنها لا تقوم بالذات بخلاف الصفات الذاتية التي لا تنفك الذات الإلهية عن الاتصاف بها والحق أن محل القسمة هو ما يقوم بالذات نفسها؛ إذ يُقال إن ما يقوم بالذات ويكون وصفاً لها لا يخرج عن أحد قسمين: إما أن يكون صفةً بمعنى لازمةً للذات، وإما أن يكون صفةً فعل. ومعلوم أن الاتصاف بالفعل يستلزم قيام الفعل بالموصوف، تماماً كما يستلزم الاتصاف بالمعنى قيام المعنى به. فكما أن وصفه سبحانه بكونه عليماً قديراً حياً يقتضي قيام العلم والقدرة والحياة بذاته، فكذلك وصفه بكونه خالقاً أو رازقاً أو مقدِّماً أو مؤخِّراً يستلزم قيام أفعال الخلق والرزق والتقديم والتأخير بذاته (هراس، 2003، صفحة 121).

وهذا واضح لأن قولنا إن الله عليم يعني قيام صفة العلم بذاته العلية وكذلك في قولنا إن الله يرزق من يشاء يعني قيام هذا الفعل به سبحانه ولا وجه للتفريق بينهما سوى

منهج الإمام الرازي في الصفات الإلهية بين التنزيه والإثبات دراسة وصفية تحليلية

أن الوصف الأول ملازم للذات لا ينفك عنها بينما الثاني قائم بها ولكنه يتعلق بمشيئة الله تعالى إن شاء فعله وإن شاء امتنع عنه.

مما سبق يظهر أن الخلاف في التفريق بين الصفة والوصف لم يكن مجرد مسألة لفظية، بل ترتب عليه أثر عقدي مهم، وهو نفي الصفات الفعلية عن الله تعالى عند بعض المتكلمين. غير أن النظر الدقيق يبين أن الصفات - سواء كانت ذاتية أو فعلية - كلها قائمة بالله سبحانه على وجه يليق بجلاله، وأن الوصف بالفعل لا يقل ثبوتاً عن الوصف بالمعنى؛ إذ كما أن اتصافه بالعلم والقدرة والحياة لازم لذاته، فكذلك اتصافه بالخلق والرزق والتدبير قائم به، غير أنه متعلق بالمشيئة. وهذا يبرز أن التفريق الحاد بين الصفة والوصف لا ينهض على أساس متين، بل هو نوع من التجريد الكلامي الذي أحدث إشكالاً أكثر مما حله.

02.02. تقسيمات الرازي للصفات الإلهية: السلبية، الثبوتية (العقلية والسمعية)

لا شك أن التوسع في باب الصفات الإلهية وتفريعه وتقسيمه لم يكن من دأب الصحابة والتابعين رضي الله عنهم بل كانوا يؤمنون إجمالاً بما وصف الله به نفسه في كتابه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته وعلى هذا درج أهل السنة في فهم نصوص الصفات لكن انتشار المقالات المخالفة للكتاب والسنة في هذا الباب دفع بأهل السنة إلى ضبط أصول هذا المبحث وبيان أقسامه وقواعده وفي ما يلي نبين أقسام الصفات الإلهية عند كلٍّ من الرازي وابن تيمية.

يُقسّم الإمام الرازي صفات الباري جل وعلا عموماً إلى قسمين صفات سلبية وأوصاف التنزيه والتقديس، والنفي والتسبيح وصفات إضافية ثبوتية وقد استمد هذا التصنيف من القرآن الكريم لأن لفظه يُشعر بأن صفاته تعالى محصورة في هذين القسمين وذلك في قوله تعالى ﴿ تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام ﴾ [الرحمن 78] فالجلال إشارة إلى السلوب والإكرام إشارة إلى الإضافات (الرازي والسقا، 1986، صفحة 122، 123).

أما صفات الجلال فهي قولنا ليس بجسم ولا بجوهر ولا عرض ولا في المكان ولا في المحل وأما صفات الإكرام فهي كونه خالقاً للمخلوقات مرتباً لها على النظام الأكمل ولا يكون ذلك إلا بإثبات صفات - الحياة و العلم والقدرة والإرادة (الرازي، 1981، صفحة 154).

- الصفات السلبية:

يُعَدُّ مبحث الصفات السلبية من أدقّ المباحث الكلامية، إذ يهدف من خلاله المتكلمون إلى تنزيه الذات الإلهية عن كل ما لا يليق بجلالها، وإلى نفي النقائص التي قد تُتوهم عند مقارنة النصوص الشرعية أو عند إسقاط مقاييس المخلوقين على الخالق

سبحانه. وقد قدّم الإمام الرازي تقسيماً ثلاثياً دقيقاً لهذه الصفات السلبية، يميز فيه بين ما يرجع إلى الذات وما يتعلق بالصفات وما يتصل بالأفعال، في محاولة لإحاطة دائرة التنزيه من مختلف الجوانب.

يقسمها الرازي إلى ثلاثة أقسام يقول: "ذلك السلب إما أن يكون عائداً إلى الذات أو إلى الصفات أو إلى الأفعال أما السلوب العائدة إلى الذات فهي قولنا إنه تعالى ليس كذا ولا كذا كقولنا إنه ليس جوهرًا ولا جسمًا ولا في المكان ولا في الحيز ولا حالًا ولا محلاً لكن أنواع الذوات والصفات المغايرة لذاته غير متناهية فلا جرم يحصل ههنا سلوب غير متناهية... وأما السلوب العائدة إلى الصفات فكل صفة تكون من صفات النقائص فإنه يجب تنزيه الله تعالى عنها... وأما السلوب العائدة إلى الأفعال — وهو أنه لا يفعل كذا وكذا — فالقرآن مملوء منه" (الرازي، 1981، صفحة 143، 144).

وبهذا يتضح أن الصفات السلبية هي التي تنفي عن الله تعالى ما لا يليق به من النقائص سواء ما تعلق منها بذاته العلية أو بصفاته أو بأفعاله ولما كانت الممكنات من الذوات والصفات والأفعال المختلفة عن ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله غير متناهية كانت الصفات السلبية المنفية عن ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله لا نهاية لها وهو ما قرّره الرازي بعد هذا التقسيم بقوله: "إذا عرفت هذا الأصل فنقول أقسام السلوب بحسب الذات وبحسب الصفات وبحسب الأفعال غير متناهية" (الرازي، 1981، صفحة 145).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النفي ليس نفياً محضاً بل هو نفي يتضمن إثبات كمال ضد الصفة المنفية لأن النفي المحض ليس بشيء فضلاً عن أن يكون كمالاً فقولُه جل وعلا ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ [البقرة 255] ليس نفياً محضاً لأن الجهاد أيضاً لا تأخذه سنة ولا نوم ولهذا كان النفي في حق الله تعالى دالاً على كمال العلم الذي لا يلحقه تبدل ولا تغير (الرازي، 1981، صفحة 83).

يتضح من تقسيم الرازي أن النفي في نظره ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لإثبات كمال الضد؛ فحينما يُنَزَّه الله عن النوم أو العجز، فإن هذا في حقيقته إثباتٌ لكمال العلم والقدرة، وهذا التصور يكشف عن عمق المنهج الأشعري في الجمع بين التنزيه والإثبات، غير أنّ المبالغة في التوسع بالسلوب — حتى صارت غير متناهية — قد تفتح الباب أمام الغموض وتعدد التأويلات، وهو ما يعكس الطابع الجدلي الذي ميّز الرازي في معالجته لمسائل العقيدة.

— الصفات الثبوتية:

يحتلّ مبحث الصفات الثبوتية مكانة مركزية في علم الكلام، إذ يُقصد بها الصفات التي تثبت كمال الذات الإلهية وتدلّ على وجودها وفعاليتها. وقد قدّم الإمام الرازي تقسيماً

منهج الإمام الرازي في الصفات الألّهية بين التنزيه والإثبات دراسة وصفية تحليلية

ثنائيًا لهذه الصفات، يميّز فيه بين الصفات الذاتية التي لا تنفك عن الذات الإلهية، والصفات الفعلية التي تتعلق بآثار أفعال الله في العالم المخلوق. هذا التمييز يعكس محاولة الرازي ضبط العلاقة بين ما هو أزلي ثابت وما هو حادث متجدد في إطار التنزيه. يقسمها الإمام الرازي إلى قسمين ذاتية وفعلية ويبين الفرق بينهما بقوله: "والفرق بين هذين النوعين من الصفات وجوه (أحدها) أن صفات الذات أزلية وصفات الفعل ليست كذلك (وثانيها) أن صفات الذات لا يمكن أن تصدق نقائضها في شيء من الأوقات وصفات الفعل ليست كذلك (وثالثها) أن صفات الفعل أمور نسبية يعتبر في تحققها صدور الآثار عن الفاعل وصفات الذات ليست كذلك" (الرازي م.، 1981، صفحة 74، 75). وهذا يعني أن الصفات الذاتية هي الصفات القائمة بالذات بحيث لا تنفك الذات الإلهية عن الاتصاف بها، كالحيّة والعلم والقدرة وبالتالي تكون أزلية بأزلية الذات بينما صفات الفعل ليست قائمة بالذات لأنها تتعلق بصدور الآثار عن الفاعل وتحققها في المفعولات مما يعني أنها تتجدد بتجدد هذه الآثار وهي بهذا الاعتبار منفصلة عن الله بآئنة منه مع كونها مضافة إليه لا على أنها صفات قائمة به بل على أنها صفات فعل مباينة له وهذا بناء على الأصل الذي قرّره المتكلمون وعلى رأسهم الإمام الرازي وهو أن الرب تعالى لا يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته واختياره لأنه حادث وما قامت به الحوادث فهو حادث (الفهري وحمادي، 2010، صفحة 232).

يُظهر هذا التصور أن الرازي كان شديد الحرص على نفي قيام الحوادث بذات الله تعالى، وهو ما جعله يفصل بين صفات الذات وصفات الفعل فصلًا صارمًا. غير أن هذا التفريق يطرح إشكالًا عقديًا، إذ يؤدي إلى جعل صفات الأفعال بائنة عن الله، وهو ما يفتح باب التأويل والتجريد الكلامي، ويبتعد عن منهج السلف الذي يثبت الصفات كما جاءت دون خوض في كفيّتها.

٢- الأسس العقلية في تقسيم الرازي للصفات الثبوتية:

يُظهر الإمام الرازي في تقسيمه للصفات الثبوتية بحسب الأدلة المعتمدة بُعدًا آخر من منهجه العقلي؛ إذ يجعل العقل أصلًا في إدراك بعض الصفات، بينما يحصر غيرها فيما لا يُعرف إلا عن طريق السمع. هذا التصور يعكس حرصه على بناء نسق برهاني يبدأ من العقل لتأسيس أصول العقيدة، ثم يستكمل بالدليل النقلي فيما لا يبلغه العقل بمفرده.

وفي هذا يقول "صفات الله تعالى على قسمين منها ما يمكن معرفته بمحض دلائل العقل ومنها ما لا يمكن معرفته إلا بالدلائل السمعية فهذا القسم الثاني لم تكن معرفته حاصلة قبل النبوة" (الرازي م.، 1981، صفحة 192).

فالصفات العقلية بهذا المعنى هي تلك التي لا يصح الاستدلال عليها إلا بالدليل العقلي أما الدليل السمعي من القرآن أو السنة فلا يصح الاستدلال به عليها إلا على وجه التأكيد وتبرير ذلك أن صحة الرسالة وثبوت صدقها متوقف على معرفة صفات المرسل من الحياة والقدرة والعلم الإرادة ومعرفة هذه الصفات بدورها متوقفة على الدليل العقلي فلو استدل على هذه الصفات بالدليل السمعي الذي يفترض في ثبوته إلى الدليل العقلي لزم الدور، فصار الدليل العقلي ثابتاً بالسمع الذي لا تثبت صحته إلا بالعقل (إدريس، 1998، صفحة 836، 837).

أما الصفات السمعية فهي كل ما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالدليل السمعي من الكتاب أو السنة مما لا تتوقف المعجزة عليه من الصفات كالسمع والبصر والكلام (المقري، 2012، صفحة 36).

وتتمثل هذه الصفات عند الأشاعرة عموماً في صفات المعاني وهي ما دل على معنى وجودي قائم بالذات يوجب لها حكماً وتنحصر هذه الصفات في سبع هي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام (البيجوري، 2004، صفحة 74).

وقد توسّع الإمام الرازي في إثبات هذه الصفات مقتصرًا عليها باعتبارها مرجع كل الصفات الإلهية وناقياً وجود ما سواها يقول: "ليس لله صفة أزيد من هذه الصفات التي علمناها" (الرازي و فودة، 2015، صفحة 468).

وقال في حصر الصفات الإلهية في هذه السبع "أقوى ما قيل فيه أن الله تعالى كلفنا بمعرفته فلا وقع التكليف بالمحال والطريق لنا إلى ذلك ليس إلا أفعال الله تعالى وأفعال الله تعالى لا تدل إلا على هذا القدر من الصفات بدليل أنا لو قدرنا ذاتاً موصوفة بهذا القدر من الصفات فإنه يصح منه الإلهية فثبت أن ما وراء هذه الصفات لم يوجد عليها دلالة أصلاً فوجب نفيها" (الرازي و فودة، 2015، صفحة 479).

ونارة يتوقف في الإثبات والنفي فيقول: "والإنصاف أنه لا دلالة على ثبوت هذه الصفات ولا على نفيها فوجب التوقف" (الرازي و سعد، 1978)، مما يعكس اضطرابه في هذه المسألة (الزركان، 1963، صفحة 226).

يتضح من هذا الموقف أن الرازي قدّم الدليل العقلي على النقلي، بل جعله شرطاً في صحته، وهو ما أدى به إلى قصر الصفات على السبع المشهورة عند الأشاعرة ونفي ما عداها. غير أن تردده بين الإثبات والنفي في بعض المواطن يكشف عن اضطراب منهجه، إذ لم يستطع التوفيق تماماً بين مقتضيات العقل ومتطلبات النص الشرعي، فبقيت مواقفه متأرجحة بين الحصر والتوقف.

03.02. التقسيم السباعي للصفات الإلهية عند الرازي:

منهج الإمام الرازي في الصفات الإلهية بين التنزيه والإثبات دراسة وصفية تحليلية

لم يقتصر الإمام الرازي في بحثه للصفات الإلهية على التقسيم الثنائي الشائع بين الصفات السلبية والثبوتية، بل تجاوز ذلك إلى صياغة تقسيم أكثر تفصيلاً، أراد من خلاله أن يحيط بجميع جوانب هذا المبحث العقدي المعقد، فجاء بتقسيم سباعي يُبرز نزوعه الجدلي ومنهجه في الجمع بين النظر الكلامي والتأمل الفلسفي، حيث سعى إلى تصنيف الصفات بحسب حقيقتها وإضافتها وسلبها، ثم تركيب هذه العناصر في أقسام مركبة، ليقدم بذلك رؤية أشمل وأدق لطبيعة الصفات الإلهية.

فاعتمد في ذلك على ثلاثة أقسام وهي الصفات الثبوتية الحقيقية و الثبوتية الإضافية و الثبوتية السلبية (الرازي أ.، 1906، صفحة 23، 22)، ثم ركب منها أربعة أقسام أخرى وهي:

- ما يكون صفة حقيقية مع صفة إضافية.
 - ما يكون صفة حقيقية مع صفة سلبية.
 - ما يكون صفة إضافية مع صفة سلبية.
 - ما يكون صفة حقيقية وإضافية مع صفة سلبية.
- وهكذا يكون مجموع الأقسام سبعة على النحو التالي (قوام، 2011، صفحة 242، 243):
- القسم الأول: الصفة الحقيقية كقولنا: إنه موجود وشيء وحي.
 - القسم الثاني: الصفة الإضافية فقط كقولنا: معبود ومعلوم ومذكور ومشكور، ويا من هو معبود في كل مكان وهو العلي العظيم وهذه إضافات محضة.
 - القسم الثالث: الصفة السلبية كقولنا قدوس وسلام وغني وأحد وواحد، فالقدوس هو السلوب عنه مشابهة الممكنات والسلام هو المسلوب عنه العيوب والغني هو المسلوب عنه الحاجة والأحد هو المسلوب عنه الكثرة والواحد هو المسلوب عنه النظير.
 - القسم الرابع: الصفة الحقيقية مع الإضافية كقولنا عالم وقادر ومريد وسميع وبصير فإن العلم صفة قائمة بالذات ولها إضافة إلى المعلومات وكذلك باقي الصفات من هذا القبيل.
 - القسم الخامس: الصفة الحقيقية مع السلب كقولنا قديم أزلي بمعنى موجود لا يسبقه عدم فوجوده صفة حقيقية ولا يسبقه عدم سلب أي نفي عدم السابق ونفي النفي ثبوت لذلك فهي صفة ثبوتية.

— القسم السادس: الصفة الإضافية مع السلب كقولنا أول وآخر فالأول ما يسبق غيره ولا يسبقه غيره فكونه سابقا إضافة وكونه لا يسبقه غيره سلب.

— القسم السابع: الصفة الحقيقية مع الإضافة والسلب كقولنا الملك هو الذي يفتقر إليه غيره وهو يستغني عن الغير فوجوده صفة حقيقية وافتقار غيره إليه إضافة واستغناؤه عن غيره سلب.

وبالرغم من تعدد التقسيمات إلا أن الإمام الرازي كان دائما يميز بين نوعين من الصفات فهي إما ثبوتية أو سلبية ولكنه كان يذكرها باصطلاح المتكلمين أو الفلاسفة أو يمزج بينهما لأنه كان يجمع بين علم الكلام والفلسفة (قوقام، 2011، صفحة 241).

يتضح من خلال هذه التقسيمات أن الرازي كان يسعى إلى صياغة نسق متكامل في باب الصفات، يحاول من خلاله الجمع بين مقتضيات العقل ومنقول الشرع. فقد أراد من التقسيم الثنائي بين الصفات السلبية والثبوتية أن يؤكد مبدأ التنزيه من جهة، ويثبت كمال الذات من جهة أخرى، بينما سعى عبر التقسيم السباعي إلى ضبط أدق للأنواع المختلفة من الصفات بحيث يستوعب ما أورده المتكلمون والفلاسفة على حد سواء. وهذه النزعة التصنيفية تكشف عن رغبته في بناء منظومة عقدية تستوعب الاعتراضات وتقدم أجوبة عقلية ومنطقية عليها، مع حفاظه — في الجملة — على أصول المذهب الأشعري.

غير أن هذا التوسع في التصنيف لم يكن خالياً من آثار جانبية؛ إذ أدى إلى قدر من الغموض والاضطراب في موقفه من بعض الصفات، لاسيما عند حديثه عن الصفات الفعلية والسمعية. فقد توقف أحيانا في الإثبات والنفي، وأحال أحيانا أخرى إلى مقتضيات الدليل العقلي الذي جعله أصلاً في التعامل مع نصوص الوحي. ومن ثمّ يمكن القول إن تقسيماته العديدة للصفات لم تكن مجرد تصنيفات نظرية، بل كانت انعكاساً لطريقته الجدلية التي تمزج بين الكلام والفلسفة، محاولةً التوفيق بينهما، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن التردد والاضطراب الذي لازم الرازي في هذا الباب.

03. منهج الإمام الرازي في الصفات الإلهية:

لما كان مسلك الإمام الرازي في الصفات قائماً على النفي والتنزيه في المقام الأول فإنه قد قعد لتأصيل موقفه هذا قواعد عقلية تعضد ما ذهب إليه في نفي الصفات خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الأدلة السمعية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي جاءت — كما تقدم — بالإثبات المفصل والنفي المجمل، لذلك كان من الواجب في هذا المقام استعراض أهم القوانين التي اعتمدها الرازي في بناء مذهبه في الصفات الإلهية مركزين على قواعد منهجه في النفي والتنزيه من جهة وقواعد تعامله مع النصوص المثبتة من جهة أخرى.

منهج الإمام الرازي في الصفات الألهمية بين التنزيه والإثبات
دراسة وصفية تحليلية

01.03. قواعد التنزيه عند الإمام الرازي:

لقد اهتم الرازي بتنزيه الله عز وجل من خلال التأكيد على وحدانيته عز وجل بنفي الكثرة والتعدد في ذاته من ناحية ونفي الشريك والنظير من ناحية أخرى معتمداً في ذلك على الأدلة التالية

- دليل التركيب والتجسيم:

لم يكن الإمام الرازي سباقاً في صياغة هذا الدليل إذ سبقه إليه القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: 415 هـ) (بن أحمد و عثمان ، 1996 ، صفحة 217 ، 218). حيث اعتمده هو الآخر في نفي صفات الله تعالى وكذلك الشأن بالنسبة للشيخ الرئيس ابن سينا (ت: 428 هـ) (الإسفرائيني و أصفهاني ، 1963 ، صفحة 303). لذلك وسم شيخ الإسلام هذا الدليل بأنه حجة فلسفية اعتزالية (ابن تيمية و سالم ، 1991 ، صفحة 301).

وحاصل هذا الدليل أن "واجب الوجود يستحيل أن يكون مركباً لأن كل مركب فهو محتاج إلى كل واحد من أجزائه وكل واحد من أجزائه فهو غيره فكل مركب محتاج إلى غيره وكل ما احتاج إلى غيره فهو ممكن لذاته وكل مركب فهو ممكن، فما ليس بممكن يستحيل أن يكون مركباً فواجب الوجود ليس بمركب" (الرازي م.، 1981 ، صفحة 151).

وعليه فإثبات الصفات الخبرية كاليد والوجه والعين دليل على التركيب والتركيب دليل الجسمية والجسمية دليل الحدوث.

كما أن "الدلائل دلت على أن كل جسم محدث لأن كل جسم متناه وكل متناه محدث ولأن كل جسم فإنه لا ينفك عن الحركة والسكون وكل ما كان كذلك فهو محدث ؛ ولأن كل جسم ممكن وكل ممكن محدث" (الرازي م.، 1981 ، صفحة 95).

إضافة إلى أن قوله تعالى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [الإخلاص 01] قد دلّ في ما يرى الرازي على نفي هذه الصفات لأنها بمثابة أجزاء و أبعاد "ولفظ الأحد مبالغة في الوحدة وذلك ينافي كونه مركباً من الأجزاء والأبعاد" (الرازي م.، 1981 ، صفحة 230).

يظهر من هذا الدليل أن الرازي تأثر بالمنطق الفلسفي والمعتزلي في نفي الصفات الخبرية، معتمداً على مفهوم التركيب وما يستلزمه من الحاجة والإمكان. وقد جعله أساساً لنفي ما ورد من الصفات الذاتية في النصوص، مستدلاً بالعقل وبآيات التوحيد. غير أن هذا المنهج، وإن بدا محكماً من حيث البناء الجدلي، إلا أنه أدى به إلى تأويل الصفات وصرفها عن ظاهرها، وهو ما عُدَّ خروجاً عن منهج السلف القائم على الإثبات بلا تمثيل ولا تعطيل.

- دليل الأعراض وحدوث الأجسام:

لقد استخدم الأشاعرة هذا الدليل في الأصل لإثبات الصانع فكان من أهم لوازمه نفي قيام الصفات الاختيارية - كالنزول والمجيء والفرح والغضب والاستواء الثابتة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة - بذاته العلية لأن "ذلك يستلزم أن يكون محلا للأعراض والحوادث وما كان محلا للأعراض والحوادث فهو جسم والله منزّه عن ذلك لأن الدليل على إثبات الصانع إنما هو حدوث العالم وحدث العالم إنما علم بحدوث الأجسام فلو كان جسم ليس بمحدث لبطلت دلالة إثبات الصانع" (ابن تيمية و سالم، 1991، صفحة 247).

وما يجدر التنبيه عليه أن الإمام الرازي ضَعَفَ هذا الدليل في الاستدلال على إثبات الصانع (الرازي و فودة، 2015، صفحة 232، 233)، لكنّه اعتمده في الاستدلال على نفي قيام الصفات الاختيارية بذاته العليّة

ويذهب الإمام الرازي في تفسير قوله تعالى ﴿ لا أحب الأقلين ﴾ [الأنعام 76] إلى أن هذه الآية تدل على أنه تعالى ليس محلا للصفات المحدثة وإلا لكان متغيرا وحينئذ يحصل معنى الأقول وذلك محال (الرازي أ.، 1981، صفحة 59).

وقال في معرض إبطاله لصفة المجيء: "أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب فإنه لا ينفك عن المحدث وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث فيلزم أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب وجب: أن يكون محدثا مخلوقا فالإله القديم يستحيل أن يكون كذلك" (الرازي و إسماعيل، 2014).

وعلى هذا الأساس نفى الرازي كل صفة فعلية تتعلق بمشيئة الله تعالى باعتبارها حوادث تتجدد بتجدد المحدثات يتنزّه القديم عن الاتصاف بها هذا وتجدر الإشارة إلى أنه أجاز في بعض المواطن قيام الحوادث بذاته تعالى ؛ بل وجعله لازما لكل الطوائف، وإن نفوه بالقول (الرازي و السقا، 1986، صفحة 168).

يكشف هذا الدليل عن التناقض المنهجي عند الرازي؛ إذ بينما يضعفه في باب إثبات الصانع، يعتمد في باب نفي الصفات الاختيارية، فقد بنى موقفه على قاعدة أن قيام الأعراض والحوادث بالذات يقتضي الحدوث والجسمية، ومن ثَمَّ نفى الصفات الفعلية الواردة في النصوص. غير أنّ هذا المسلك يبرز أثر تغليب الرازي للنظر العقلي على الدليل النقل، وهو ما جعله يتذبذب بين الإثبات والنفي، حتى انتهى إلى نفي الصفات الاختيارية جملةً، مع إقراره أحياناً ببلازم قيام الحوادث بذاته تعالى.

- دليل الكمال والنقص:

منهج الإمام الرازي في الصفات الألهية بين التنزيه والإثبات دراسة وصفية تحليلية

ومفاده "أن كل ما كان من صفات الله تعالى فلا بد وأن يكون من صفات الكمال ونعوت الجلال فلو كانت صفة من صفاته محدثة لكان ذاته قبل حدوث تلك الصفة خاليا عن صفة الكمال والخالي عن صفة الكمال ناقص فيلزم أن ذاته كانت ناقصة قبل حدوث تلك الصفة فيها وذلك محال فثبت أن حصول تلك الصفة في ذات الله تعالى محال" (الرازي و السقا، 1986، صفحة 171).

وهذا يعني نفي أن يكون الله عز وجل فعلا لها يريد في الوقت الذي يريد لأن تجدد أفعاله يعني أنه كان فاقدا لها قبل تجدها وفقدانها سواء كانت صفة نقص أو صفة كمال يعتبر نقصا ينزه الله تعالى عن الاتصاف به وعليه وجب القول بأزلية الصفات السبع الثابتة لله تعالى ونفي تجدها أو تجدد غيرها من الصفات الفعلية الاختيارية في ذات الله تعالى لها تستوجب من نقص، و"لحصول الاتفاق على أن صفات الله بأسرها يجب أن تكون من صفات الكمال والمدح" (الرازي و السقا، 1987، صفحة 110).

يبرز من دليل الكمال والنقص أن الرازي جعل معيار صفات الله قائما على الأزلية والثبات، فكل صفة تُصوّر على أنها حادثة اعتبرها مستلزمة للنقص، ومن ثم نفى عنها إمكان القيام بالله تعالى، وهذا المسلك يعكس توجهه إلى حصر الصفات في دائرة الكمال العقلي المجرد، ولو أدى ذلك إلى نفي الصفات الفعلية الاختيارية الواردة في النصوص، وهو ما يُظهر أثر تغليب منهجه الجدلي على منهج الإثبات الذي عُرف به السلف.

04. قواعد التعامل مع نصوص الإثبات عند الإمام الرازي:

- القانون الكلي:

يعتبر هذا القانون وما تفرع عليه من لوازم عمدة للأشاعرة المتأخرين في باب الصفات إذ به يتحدد منهج التعامل مع ما أثبتته النصوص من الصفات يقول الإمام الرازي: "اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل — فيلزم تصديق النقيضين وهو محال — وإما أن نبطلهما — فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال، وإما أن نكذب الظواهر النقلية ونصدق الظواهر العقلية، وإما أن نصدق الظواهر النقلية ونكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وظهور المعجزات على يد محمد صلى الله عليه وسلم، ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية، صار العقل متهما غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول، خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة.

فثبت أن القدر في العقل لتصحيح النقل يفرض إلى القدر في العقل والنقل معا وإنه باطل، ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة، بأن هذه الدلائل العقلية، إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال إنها صحيحة، إلا أن المراد منها غير ظواهرها، ثم إن جواز التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم نجوز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات" (الرازي و إسماعيل، 2014، صفحة 315، 316).

وقد ذكر الرازي هذا القانون في مواطن متفرقة من كتبه بألفاظ متقاربة (الرازي و السقا، 1987، صفحة 116، 117)، وهو قائم على:

أ - إدعاء تعارض العقل والنقل.
ب - التسليم بأن تقديم النقل على العقل يقتضي الطعن فيهما معا؛ لأن العقل أصل النقل.

ج - انحصار القسمة في الأوجه الأربعة المذكورة، وهي إما الجمع بين النقيضين (العقل والنقل)، وإما رفعهما معا وإما بتقديم النقل وكلها باطلة عدا القسم الرابع، وهو تقديم العقل على النقل.

د - إذا تعين تقديم الأدلة العقلية فالنقلية، إما أن يقال إنها غير صحيحة، وبالتالي لا يحتج بها، أو يقال إنها صحيحة وظواهرها غير مراد.

يظهر هذا القانون الكلي عند الرازي مدى تغليب العقل على النقل في باب الصفات، إذ جعله الأصل الذي تُبنى عليه حجية النصوص ذاتها، فرغم حرصه على صياغته بمنهج منطقي متماسك، إلا أن نتيجته العملية كانت صرف النصوص عن ظواهرها بالتأويل أو تفويض معناها، وهو ما يكشف عن الأساس الذي انطلق منه الأشاعرة المتأخرون في التعامل مع نصوص الصفات، لكنه في الوقت ذاته أبرز التناقض بين هذا المنهج وبين طريقة السلف القائمة على التسليم والإثبات بلا تعطيل ولا تمثيل.

- قانون التأويل:

قرر الرازي هذا القانون بعدما أكد ظنية الدليل النقلي مطلقاً وأنه لا يفيد اليقين في مسائل الأصول (الرازي أ.، 1981، صفحة 182)، كما يلزم من اعتماده الوقوع في الدور، "فلو أثبتنا هذه الأصول بالدلائل العقلية لزم الدور وهو باطل ولما بطل هذا ثبت أن العلم بحقيقة هذه الدلائل لا يمكن تحصيله إلا بمحض العقل" (الرازي أ.، 1981، صفحة 261). "ولو قدرنا قيام الدليل العقلي القاطع على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي فلا خلاف بين أهل التحقيق أنه يجب تأويل الدليل السمعي" (الرازي و فودة، 2015،

منهج الإمام الرازي في الصفات الألهمية بين التنزيه والإثبات دراسة وصفية تحليلية

صفحة 143)، وعليه، فإن "الدليل السمعي لا يفيد اليقين بوجود مدلوله إلا بشرط ألا يوجد دليل عقلي على خلاف ظاهره...، فإدًا، الدليل النقلي يتوقف إفادته اليقين على مقدمة غير يقينية، وهي عدم دليل عقلي يوجب تأويل ذلك النقل وكل ما يبني صحته على ما لا يكون يقينيا، لم يكن هو أيضا يقينيا فثبت أن ذلك الدليل النقلي في هذا القسم لا يكون مفيدا لليقين وهذا بخلاف الأدلة العقلية" (الرازي و فودة، 2015، صفحة 144).

وإذا تقرر ذلك وجب التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى معنى مرجوح دل عليه الدليل العقلي القاطع (الرازي و إسماعيل، 2014، صفحة 332).

وهو ما ذهب إليه في سائر نصوص الصفات خاصة الخبرة والاختيارية كما سيأتي بيانه حيث أدرجها ضمن المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله تعالى والراسخون في العلم واستدل لذلك بقوله تعالى ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب ﴾ [آل عمران 7]، وذكر في الآية قولين أحدهما أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل هذه المتشابهات، ومنها آيات الصفات لذلك وجب عليهم تأويلها، وهو مذهب جمهور المتكلمين، والثاني أن الوقف في الآية عند قوله تعالى ﴿ إلا الله ﴾ [آل عمران 7]، لذلك وجب القطع بأن مراد الله من ألفاظ هذه المتشابهات معنى غير ظاهرها، وتفويض العلم بمعانيها إلى الله تعالى، وهو مذهب السلف وعليه فالواجب التأويل، وإلا يعدل إلى التفويض الذي يمثل عند الرازي مسلكا آخر من مسالك التعامل مع النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الثابتة (الرازي و إسماعيل، 2014، صفحة 333).

يكشف "قانون التأويل" عند الرازي عن تأسيسه المنهجي على تقديم العقل وجعله الحكم الأخير في فهم نصوص الصفات، حيث اعتبر الدليل النقلي ظنياً في أصله، لا يرقى إلى اليقين إلا إذا وافق صريح العقل. ومن ثم، جعل التأويل واجباً كلما بدا التعارض، والتفويض بديلاً عند تعذر التأويل. وهذا القانون وإن أضفى على موقفه إطاراً منطقياً منسقاً، إلا أنه في جوهره يعكس هيمنة النظر العقلي على النص، وتردده بين منهج المتكلمين ومنهج السلف في التعامل مع آيات الصفات.

- قانون التفويض:

يُعتبر "قانون التأويل" عند الإمام الرازي من أهم الأسس النظرية التي بنى عليها منهجه الكلامي في معالجة نصوص الصفات. فقد انطلق من قناعة بأن الدليل النقلي — في ذاته — لا يفيد اليقين في مسائل العقيدة، ما لم يوافق صريح العقل. وبناء على ذلك،

صاغ قاعدة عامة تقضي بوجوب صرف النصوص عن ظاهرها إذا تعارضت مع البرهان العقلي، أو تفويض معناها إلى الله عند تعذر التأويل. وقد شكّل هذا القانون مرجعاً مركزياً للأشاعرة المتأخرين في تعاملهم مع المتشابهات.

ويُعنَى بالتفويض: "صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه بل يفوض أمر علمه إلى الله تعالى بأن يقال الله أعلم بمراده" (تتان و الكيلاني، 1999، صفحة 461).

وقد ذكر الرازي هذا المسلك على أنه مذهب السلف من الصحابة والتابعين (الرازي و إسماعيل، 2014، صفحة 333)، ووصفه بأنه "طريق الموحدين الذين يقولون إنا نعلم ليس مراد الله من هذه الألفاظ هذه الأعضاء فأما تعيين المراد فإننا نفوض ذلك العلم إلى الله تعالى وهذا هو طريق السلف المعرضين عن التأويلات" (الرازي أ.، 1981، صفحة 18).

هذا فيما يتعلق بالتعامل مع النصوص الثابتة من القرآن والأحاديث النبوية المتواترة، أما الأحاديث التي لم تبلغ درجة التواتر فإنها لا تقيد العلم لذلك ذهب الرازي إلى رفض الاحتجاج بها مطلقاً في مسائل الاعتقاد.

إن ما يثير الانتباه في هذا القانون هو طابعه الجدلي الذي يوازن بين التأويل والتفويض، لكنه في جوهره يعكس مركزية العقل عند الرازي وجعله الحكم الأعلى على النصوص، ورغم ما يمنحه هذا الطرح من اتساق منطقي داخلي، إلا أنه يكشف عن ازدواجية المنهج بين المتكلمين والسلف، ويبرز بوضوح اضطراب الرازي في موقفه من النصوص الخبرية والاختيارية، بين صرفها عن ظاهرها أو تفويضها، دون أن يحسم الأمر حسماً قاطعاً.

- عدم حجية أحاديث الآحاد في العقيدة:

يمثل موقف الإمام الرازي من حجية أحاديث الآحاد في مسائل العقيدة أحد أبرز معالم منهجه الكلامي، حيث خالف جمهور المحدثين الذين قبلوها بشروط الصحة المقررة، واعتبرها أدلة ظنية لا ترقى إلى مرتبة اليقين المطلوب في أصول الاعتقاد، وانطلق في ذلك من مبدأ عام قوامه تغليب الدليل العقلي والقطعي على الدليل النقلي والظني، وهو ما ينسجم مع رؤيته الأشعرية المتأخرة في ضبط مصادر الاستدلال العقدي. يُعرف المحدثون حديث الآحاد بأنه "الخبر الذي لم يبلغ مبلغ التواتر، وهو ثلاثة أقسام:

- المشهور: وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يبلغ حد التواتر و - العزيز: وهو ما رواه اثنان فقط و - الغريب وهو ما رواه واحد (ابن حجر و عتر، 2011، صفحة 42).

منهج الإمام الرازي في الصفات الألهمية بين التنزيه والإثبات دراسة وصفية تحليلية

وقد اشترطوا لقبول خبر الآحاد إجمالاً - عدالة الراوي بأن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة وسيئ العادات - ضبطه بأن يكون ضابطاً لما حفظ في صدره أو ما نقل من كتابه - اتصال السند بأن يأخذ كل راوٍ عمن فوقه مباشرة - السلامة من الشذوذ بأن لا يكون الراوي مخالفاً من هو أوثق منه، سواء في الإسناد أو في المتن - السلامة من العلة الفادحة بأن لا يكون في الحديث (سنداً أو متناً) علة تقدح في صحته وهذه الشروط هي نفسها شروط الصحيح (ابن كثير، 1996، صفحة 99، 100).

وبالرغم من قبوله عند المحدثين إلا أن الرازي لم يجعله كذلك بل بالغ في رفضه والتشكيك فيه، وفي هذا الصدد يقول: "أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز، ويدل عليه وجوه منها أن أخبار الآحاد مظنونة، فلا يجوز التمسك بها في معرفة الله تعالى وصفاته، وإنما قلنا إنها مظنونة؛ وذلك لأننا أجمعنا أن الرواة ليسوا معصومين... وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً والكذب عليهم جائزاً فحينئذ لا يكون صدقهم معلوماً، بل مظنوناً فثبت أن خبر الواحد مظنون، فوجب أن لا يجوز التمسك به" (الرازي وإسماعيل، 2014، صفحة 305، 306).

وإذا كان الرواة غير معصومين جاز في حقهم الكذب والخطأ/ وإذا جاز ذلك صارت أخبارهم ظنية لا تقيد علماً قطعياً، وإذا كانت كذلك، فإن الآيات الكريمة تنهى عن إتباع الظن الذي منه خبر الآحاد في نظر الإمام الرازي ومن سلك مسلكه.

هذا وقد استدلل الرازي على أن الأدلة النقلية عموماً لا تكون قطعية "لأنها موقوفة على نقل اللغات وتقل وجوه النحو والتصريف، وعلى عدم الاشتراك والمجاز والتخصيص والإضمار، وعلى عدم المعارض النقلية والعقلي، وكل واحدة من هذه المقدمات مظنونة والموقوف على المظنون أولى أن يكون مظنوناً، فثبت أن شيئاً من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعياً" (الرازي وإسماعيل، 2014، صفحة 332).

إن رفض الرازي الاستناد إلى أحاديث الآحاد في العقائد يعكس اتساقاً مع منهجه القائم على القطع العقلي، لكنه في المقابل يطرح إشكالاً منهجياً يتمثل في إقصاء جانب معتبر من النصوص النبوية الثابتة التي اعتمدها السلف في تقرير مسائل الاعتقاد، وهذا الموقف - وإن بدا مبرراً ضمن نسقه الجدلي - قد أسهم في تكريس القطيعة بين المنهج الكلامي والمحدثين، وكشف عن عمق الفجوة بين اعتبار النقل مصدراً أصيلاً للمعرفة العقدية، وبين تقييده بموازين العقل ومقتضياته.

- خاتمة:

بعد هذه الجولة التحليلية في تقسيمات الإمام فخر الدين الرازي للصفات الإلهية، وفي منهجه الجدلي في التعامل مع نصوصها، يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج والتأملات:

أولاً: يتبين أن الرازي لم يقتصر على التقسيم الثنائي الشائع للصفات بين السلبية والثبوتية، بل ابتكر تقسيمات مركبة، بلغت ذروتها في التقسيم السباعي، وهو ما يعكس نزوعه إلى بناء نسق جدلي شامل يستوعب اعتراضات المتكلمين والفلاسفة، ويقدم لها أجوبة عقلية ومنطقية، غير أن هذا التوسع في التصنيف كثيراً ما أدى إلى الغموض والتردد في مواقفه، خصوصاً في باب الصفات الفعلية.

ثانياً: يظهر من خلال منهجه أن الرازي قدّم العقل على النقل، حتى جعله أصلاً في حجية النصوص ذاتها، وبنى على ذلك قوانينه الكبرى مثل "القانون الكلي" و"قانون التأويل"، التي أفضت عملياً إلى صرف النصوص عن ظاهرها أو تفويض معناها، وهذا الموقف أبرز افتراقه عن منهج السلف الذي يقوم على إثبات الصفات كما وردت بلا تعطيل ولا تمثيل.

ثالثاً: يتضح أن الرازي تأثر بعمق بالمنطق الفلسفي والمعتزلي، خاصة في دلائل نفي الصفات الخبرية والاختيارية (كالتجسيم، والأعراض، والكمال والنقص)، وهو ما جعل نظريته العقدية أكثر تجريداً عقلانياً، وأقل ارتباطاً بظواهر النصوص، ومع ذلك، ظل ملتزماً — في الجملة — بالإطار الأشعري الذي يحصر الصفات في السبع المعروفة.

رابعاً: يكشف البحث عن حالة من الاضطراب والتردد عند الرازي؛ إذ نجد أحياناً يحسم بالقطع العقلي في نفي بعض الصفات، وأحياناً يتوقف، أو يُحيل إلى التفويض. وهذا يعكس صعوبة التوفيق الذي حاول أن يحققه بين مقتضيات العقل الفلسفي والنصوص النقلية.

— الاقتراحات:

- ضرورة إعادة قراءة منهج الرازي في ضوء التكامل بين العقل والنقل، بعيداً عن الثنائية الصارمة التي رسّخها في تقسيماته.
- إبراز القيمة التاريخية لجهوده في تطوير علم الكلام، مع نقد المنطلقات التي أبعده عن منهج السلف في باب الصفات.
- توجيه الدراسات المستقبلية إلى مقارنة منهجه بمناهج أعلام آخرين كالغزالي وابن تيمية، لإبراز أوجه الاتفاق والافتراق في معالجة قضية الصفات.
- الدعوة إلى اعتماد مقاربة متوازنة في مسائل الصفات، تُعلي من شأن النصوص، وتستثمر العقل في فهمها دون أن تجعله حاكماً عليها.

منهج الإمام الرازي في الصفات الألهمية بين التنزيه والإثبات دراسة وصفية تحليلية

وبهذا يتضح أن دراسة تقسيمات الرازي وقوانينه في الصفات تكشف عن ملامح منهج جدلي وفلسفي حاول أن يوفق بين مدارس متعددة، لكنه انتهى في كثير من الأحيان إلى موقف مضطرب، يظلّ شاهداً على مرحلة متأخرة من تطور علم الكلام الأشعري.

5. قائمة المراجع:

- إبراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري، تحفة المريد شرح جوهره التوحيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 02، 1424هـ، 2004م.
- ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، القاهرة، مصر، المكتبة الوهبية، ج 02، 1299 هـ.
- أبو الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة، مصر، مؤسسة الحلبي وشركاؤه، ط 01، ج 01، 1968م.
- أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي، عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى، مطبعة جريدة الإسلام، مصر، 1316 هـ.
- أبوبكر محمد بن الطب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر بيروت، لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط 01، 1987م.
- أحمد المقرئ المغربي، إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 01، 2012م.
- أحمد بن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط 02، ج 02، 1411هـ، 1991م.
- أحمد بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: نور الدين عتر، مكتبة البشري، باكستان، 2011م.
- أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، لبنان، دار صادر، دط، ج 04، 1977م.
- إسماعيل بن حماد الجوهري الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت دار العلم للملايين، ط 02، ج 04، 1979م.
- إسماعيل بن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط 01، ج 01، 1996م.
- جابر إدريس علي أمير، منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط 01، ج 02، هـ، 1998م.
- خالد عزام، موسوعة التاريخ الاسلامي، الأردن دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009.

- رشيد فوقام، التفكير الفلسفي لدى فخر الدين الرازي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 01، 2011م.
- شرف الدين عبد الله بن محمد الفهري، شرح معالم أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق: نزار حمادي، دار الفتح للدراسات والنشر، ط 01، الأردن، 1431هـ، 2010 م.
- طه جابر العلواني، الإمام فخر الدين الرازي ومصنفاته، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 01، 1413هـ، 2010 م.
- عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، القاهرة مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 03، 1416هـ، 1996م.
- عبد الكريم تتان و محمد أديب الكيلاني عون المريد شرح جوهره التوحيد (ط 2 دمشق دار البشائر، دمشق، سوريا، ط 02، ج 01، 1419هـ، 1999م.
- عصام الدين عبد الرؤوف الفقي الدول المستقلة في المشرق الاسلامي منذ مستهل العصر العباسي حتى الغزو المغولي، القاهرة دار الفكر العربي، ط 01، 1999 م.
- فخر الدين الإسفاريني النيسابوري، شرح كتاب النجاة لابن سينا، تحقيق: حامد ناجي أصفهاني، جمعية التراث الثقافي، طهران، إيران، 1383هـ.
- فخر الدين الرازي، المطالب العالية من العلم الإلهي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 01، 1407هـ، 1987 م.
- فخر الدين الرازي، أساس التقديس، تحقيق: عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، 1435هـ، 2014م.
- فخر الدين الرازي، الأربعين في أصول الدين، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط 01، ج 01، 1986م.
- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، ج 01، 1401هـ، 1981م.
- فخر الدين الرازي، شرح عيون الحكمة، تحقيق: أحمد حجازي السقا، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 01، ج 03، 1986م.
- فخر الدين الرازي، لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى و الصفات، المطبعة الشرفية، مصر، ط 01، 1323هـ.
- فخر الدين الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 2000م.

**منهج الإمام الرازي في الصفات الألهية بين التنزيه والإثبات
دراسة وصفية تحليلية**

- فخر الدين الرازي، نهاية العقول في دراية الأصول، تحقيق: سعيد عبد اللطيف فودة، دار الذخائر، بيروت، لبنان، ط01، ج02، 1436هـ، 2015م.
- محمد خليل هراس، شرح القصيدة النونية المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، ج02، 1424هـ، 2003م.
- محمد صالح الزركان، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، القاهرة، مصر، دار الفكر، 1963م.
- محمد صالح الزركان، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط01، 1963م.
- معجم البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1991م.